واقع المرأة في شمال وشرق سوريا

وحدة الدراسات و الأبحاث

www.asocenter.org
info@asocenter.org
(+964) 751-4413372

مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية

Analysis and Strategic Study Organization (ASO)

مؤسسة بحثية تغطي مجالاً إقليمياً واسع النطاق، تهتم بمتابعة التطورات على ساحة جيواستراتيجية واسعة تشمل بلاد الشام بصفة خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة، مع الاهتمام بالشأن السوري والعراقي، وللمركز مقرّ في كل من سوريا والعراق.

يعمل المركز على تقديم مساهمات فكرية ومعرفية جادة تعني المنطقة وتؤثر في مستقبلها في مجال الاستشارات والدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والأمنية واستطلاعات الرأي والتدريب الإداري.

انطلاقا من مبدأ الجودة والتميز في خدمة المجتمع الذي شكل الدافع الرئيس للعملية التنموية، جاء إنشاء مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية ليكون مركزاً للتفكير وصنع السياسات العامة محلياً وإقليمياً وإعداد وتأهيل وتنمية كوادر وقيادات على درجة عالية من المهارة والعلم الحديث في المجالات المختلفة.

حقوق النشر محفوظة © 2020

المحتويات

المقدمة: ٤

الواقع الاجتماعي: ٤

الواقع السياسي: ٥

المرأة في ميثاق العقد الاجتماعي: ٥

المؤسسات والتنظيمات الخاصة بالمرأة في شمال وشرق سوريا: ٦

هيئة المرأة ٦

مؤتمر ستار (Kongra Star) ٧

مجلس المرأة في شمال وشرق سوريا: ٨

الاستنتاجات والتوصيات: ٩

المراجع: ١٠

المقدمة:

تعتبر قضية المرأة من أكثر القضايا إشكاليةً وأهميةً، لا سيما في المجتمعات التي تشهد سياقات معقّدة -كالمجتمع السوري- ومنظومات غير متجانسة؛ دينية وعشائرية وعلمانية، تشكّلُ البنية العميقة التي تنبثق عنها الرؤى والاتجاهات السّائدة حول ماهية المرأة، ومنظومة حقوقها وحرياتها، التي تُبنى عليها معظم سلوكيات المرأة في صيرورة حياتها. وعلى الرغم من اختلاف المنظومات تلك، فضلاً عن اختلاف المكونات التي تشكل نسيج المجتمع السوري، واختلاف إرثها الثقافي وعاداتها وتقاليدها، إلا إنها تشاطر النظرة ذاتها إلى المرأة -ولو بدرجات متفاوتة- باعتبارها ضلعاً قاصراً، تابعاً للرجل وتحت رعايته ووصايته.

في الوقت ذاته، لم تكن القوانين والتشريعات السورية بمنأى عن هذه النظرة، بل كرّست في كثير من الأحيان الثقافة التقليدية، والرؤية التمييزية ضد المرأة، التي تجلّت على نحوٍ خاص في كل من قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات. وعلى الرغم من تبوّء المرأة مناصب قيادية عليا، وتسلّمها حقائب وزارية وانتخابها في مجلس الشعب، إلا أن مشاركتها بقيت صورية ولم تعكس كينونتها وتطلعاتها، ولم تمنحها القدرة على المشاركة الحقيقية في صنع القرار.

بالإضافة إلى ذلك لم تُدرِج المؤسسات الإعلامية ولا المناهج التعليمية قضية المرأة في أجنداتها وبرامجها، لرفع سوية الوعي المجتمعي، وتغيير المفاهيم والصور النمطية التي حالت دون استقلالها وفاعليتها في شتى مناحي الحياة، بل ساهمت في كثير من الأحيان في ترسيخ المفاهيم والسلوكيات السلبية المتعقلة بها.

تراخت تلك المفاهيم بعد خروج المرأة إلى الفضاء العام ومشاركتها في الاحتجاجات الشعبية عام ٢٠١١، كما كثرت الحوارات والمؤتمرات التي تناولت الواقع النسوي في سوريا، استناداً إلى مبادئ مدنية، ومواثيق وعهود دولية معنية بحقوق الإنسان، إلا أنها لم تستطع في مجملها أن تجسّد الرؤى والتطلعات على أرض الواقع، من خلال الممارسة العملية، وبقيت رهينة الإطار النظري، الذي كان في كثير من الحالات مجرّد واجهة شكليّة للانفتاح والمدنية، أمام المجتمع الغربي والمنظمات الدولية، في ظل الدعوات والضغوطات للنهوض بواقع المرأة وزيادة مشاركتها في الحياة العامة، على المستويات كافة.

الواقع الاجتماعي:

يحمل الواقع الاجتماعي في طياته الكثير من الظلم والحرمان والتهميش والتقليل من شأن المرأة. كما يحمل الكثير من الصور النمطية والتوجهات السلبية التي ضيقت الخناق على المرأة، ورسمت لها أدواراً ومسؤوليات محددة في حياتها الاجتماعية، مختلفة عن الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالرجل، ووسّعت دائرة المحظورات والمحرمات عليها، باعتبارها ضلعاً قاصراً ورمزاً للشرف والسمعة، خاصةً في المناطق التي تتّسم بدرجة عالية من التحفّظ والتشدّد الديني، والتي فرضت الكثير من القيود على المرأة سواء من ناحية التعليم أو العمل، فضلاً عن حرية التنقل والتمتع بحقوقها الأساسية وخاصة في المسائل المتعلقة بالإرث والملكية وحرية الاختيار. هذه العقلية الذكورية والممارسات المجتمعية المستندة إلى أعراف اجتماعية وقيم سلبية من الموروث الثقافي ساهمت في ضعف مشاركة المرأة في كافة القطاعات وتهميشها على كافة المستويات. كما ساهمت في حرمانها من حقوقها الأساسية مثل حق التعليم، حيث تمتنع الكثير من العائلات عن إرسال بناتهم للدراسة، وخاصةً في المرحلة الجامعية، تحت ذرائع الحرص والخوف. أو من منطلق الاكتفاء بتعلم الأساسيات في المرحلة الابتدائية والإعدادية باعتبار أن العمل المنزلي وتربية الأولاد هو المصير النهائي لهن. وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في العقلية الجمعية فيما يتعلق بتعليم الفتيات وخاصة في الأرياف والمناطق المحافظة، إلا إنها عادت للظهور بعد الثورة السورية، في ظل غياب الأمن، وهيمنة الفوضى والجماعات المسلحة، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، وعدم قدرة الكثير من العائلات النهوض بأعباء الدراسة، وخاصة في المراحل المتقدمة.

الواقع السياسي:

تعد التجربة النسائية في ميدان العمل السياسي من التجارب الوليدة التي أفرزتها الثورة السورية سنة ٢٠١١؛ لم يكن بالإمكان، قبل ذلك، التحدّث عن أي تجربة حقيقية وفاعلة في هذا الميدان المحظور في عرف النظام السوري؛ كان من المعروف تماماً لدى كل السوريين أن مصير أي نشاط حقيقي في هذا الميدان إما الفرار أو أقبية النظام ومعتقلاته.

خلال العقود الماضية استطاعت القبضة الأمنية للنظام السوري أن ترغم أغلبية السوريين على الانضمام إلى صفوف البعث (الحزب القائد للدولة والمجتمع)؛ كان مجرد الامتناع عن تقديم طلب الانتساب للحزب، أو تبنّي الحيادية، من المحرّمات في منظومة البعث، وتجرّ تبعاتٍ كارثية كالملاحقة الأمنية والاستجواب في الفروع الأمنية، والفصل الوظيفي في كثير من الحالات، وخاصة في المناطق الشمالية ذات الغالبية الكردية.

غير أن المرأة منذ انطلاقة الثورة السورية في آذار/مارس ٢٠١١، حققت قفزات نوعية بعد عقودٍ من التهميش، من خلال مشاركتها الميدانية الفاعلة في المظاهرات والاعتصامات؛ تنظيماً وقيادةً، حيث برزت على نحوٍ جلي الروح الثورية لديها ورغبتها العارمة في التغيير. كما برزت أسماء العديد من الناشطات في الحركات الاحتجاجية، سواء على أرض الواقع أو على وسائل التواصل الاجتماعي. غير أن مشاركتها في الحياة السياسية وانخراطها في العمل السياسي بقيت في الحدود الدنيا، وظل العزوف عن الشأن السياسي السمة الغالبة للمرأة السورية. حتى أن مشاركتها الميدانية انحسرت أيضاً، بعد أن تحوّل المشهد السوري نحو العسكرة والتسليح.

مع إعلان الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا فُتحت الأبواب على مصراعيها أمام المرأة للمشاركة في القطاعات كافة؛ السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية.. إلخ. وجاءت القوانين والتشريعات الصادرة عن الإدارة الذاتية مستندة إلى مواثيق دولية لحقوق الإنسان، لتعزيز المساواة، والحد من تهميشها واستغلالها وتعنيفها.

المرأة في ميثاق العقد الاجتماعي:

يتضمن ميثاق العقد الاجتماعي (charter of social contract)، الذي يعتبر بمثابة دستور في مناطق الإدارة الذاتية، العديد من المواد التي تُعنى بحقوق وحريات المرأة في شمال وشرق سوريا، حيث توضح المادة /١٣/ من المبادئ العامة، عدم السماح باستغلال واحتكار وتشيء المرأة. كما تبين المادة /١٤/ اعتماد نظام الرئاسة المشتركة في كافة مجالات الحياة السياسية والاجتماعية وغيرها وتعتبرها مبدأ أساسي في التمثيل المتساوي بين الجنسين وتساهم في التنظيم وتكريس النظام الكونفدرالي الديمقراطي للمرأة ككيان خاص بها. وتنص المادة /١٥/ على ضمان حرية المرأة في المجتمع والمساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات. أما المادة /١٦/ فتنص على أنّ المرأة تمثّل ذاتها بالتساوي مع الرجل في كافة مجالات الحياة (السياسية، الاجتماعية، الثقافية). كما تتمتع المرأة بإرادتها الحرة في الأسرة المبنيّة على أساس الحياة الندية المشتركة حسب المادة /١٧/. اما في باب الحقوق والحريات العامة، تنص المادة /٢٩/ أن ممارسة العنف ضد المرأة أو استغلالها أو فرض التمييز السلبي عليها، يعتبرُ جرماً يعاقب عليه القانون. وتبين المادة /٣٠/ أن للمرأة حق المشاركة المتساوية في كافة مجالات الحياة (السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية). فيما تنص المادة /٣١/ أن للمرأة الحق في اتخاذ القرارات المعنية بشؤونها. ووفقاً للمادة /٨٢/ المتعلقة بمبادئ العدالة فإن التنظيم النسائي الخاص والتمثيل المتساوي للمرأة يعتمد أساساً في مجال العدالة وأنشطتها المؤسساتية، والقرارات المعنية بخصوصية المرأة تبتُّ فيها أجهزة العدالة النسائية[١].

على الرغم من كل هذه المواد التي تتضمن المساواة والحماية بشكل جوهري، إلا إنها، إلى الآن، لا تزال حبيسة الإطار النظري، عاجزةً عن التحقق الملموس؛ إذ لا يزال استغلال المرأة قائماً، ولا تزال المرأة تتعرض للعنف، وتُهضَم حقوقها، وتحتاج إلى الكثير من التمكين لتجاوز الأطر المجتمعية والمطالبة بحقوقها.

[١] الكشف عن العقد الاجتماعي للفيدرالية الديمقراطية لروج آفا-شمال سوريا.
https://anfarabic.com/akhr-l-khbr/lkshf-n-l-qd-ljtm-y-llfydrly-ldymqrty-lrwj-af-shml-swry-29389

المؤسسات والتنظيمات الخاصة بالمرأة في شمال وشرق سوريا:

بعد إعلان الإدارة الذاتية، وصدور ميثاق العقد الاجتماعي، تشكلت على نحوٍ موازٍ الكثير من المؤسسات والهيئات والمجالس الخاصة بالمرأة، فضلاً عن المنظمات والجمعيات المحلية الساعية إلى تمكين المرأة وحمايتها من العنف والاستغلال، ودعمها في نيل حقوقها، وزيادة مشاركتها على الأصعدة كافة. ومن أبرز تلك التنظيمات النسوية في شمال وشرق سوريا:

هيئة المرأة

هي إحدى هيئات المجلس التنفيذي، تشكلت عند الإعلان عن الإدارة الذاتية الديمقراطية في ٢١-١-٢٠١٤ وهي جهة رسمية معنية بقضايا المرأة؛ الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والقانونية. تتخذ من مفهوم الأمة الديمقراطية مبدأً أساسياً في عملها، وتعمل على ترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية وتحقيق التميز الإيجابي لصالح المرأة، وإزالة المفاهيم الرجعية التي تعيق تطور المجتمع من أجل الوصول إلى مجتمع إيكولوجي ديمقراطي متحرر جنسياً.

وبناءً على ذلك تقوم الهيئة بوضع خطط استراتيجية تنموية في كافة المجالات الخاصة بالمرأة، وتدافع عن حقوقها وتؤيد القوانين التي تهمّ المرأة في كافة المؤسسات وهيئات الإدارة الذاتية الديمقراطية. كما قامت الهيئة بتنفيذ العديد من المشاريع مثل:

- افتتاح دار حماية المرأة من العنف في ٢٠١٤/٩/٤، التي تعتبر بمثابة مأوى للنساء اللواتي تعرضن للعنف الجسدي والنفسي والصحي والجنسي والمهددات بالقتل تحت ما يسمى بجرائم الشرف.
- إحصاء نسبة النساء المطلقات والأرامل والأميات والمعاقات، في مقاطعة الجزيرة، ومحاولة تأمين فرص عمل لهن (٢٠١٤/٥/٢٩).
- إصدار مبادئ وقوانين أساسية للمرأة (٢٠١٤/٧/١٢)

المبادئ الأساسية:

١-محاربة الذهنية السلطوية الرجعية في المجتمع واجب اخلاقي على كل فرد في مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية.

٢-المساواة بين الرجل والمرأة في كافة مجالات الحياة.

٣-للمرأة الحق في الترشح والترشيح وتولي كافة المناصب.

٤-الالتزام بمبدأ الإدارة التشاركية في كافة المؤسسات.

٥-من حق المرأة تشكيل تنظيمات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتنظيمات الدفاع المشروع وغيرها من التنظيمات الخاصة بها بما لا يخالف العقد الاجتماعي.

٦-حضور ممثل عن المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان بصفة مراقب عند مناقشة القوانين التي تصدر في حالات استثنائية في المجلس التشريعي بدعوة مسبقة من المجلس.

٧-عند إصدار القوانين الخاصة بالمرأة في المجلس التشريعي يتوجب أخذ إرادة المرأة بعين الاعتبار.

٨-المساواة بين الرجل والمرأة في حق العمل والأجر وينظم ذلك وفق قانون العاملين في الادارة الذاتية الديموقراطية.

٩-المساواة بين شهادة المرأة وشهادة الرجل.

١٠-يمنع تزويج الفتاة بدون رضائها.

١١-إلغاء المهر باعتباره قيمة مادية هدفه استملاك المرأة ويحل محله مشاركة الطرفين في تأمين الحياة التشاركية.

١٢-تنظم صكوك الزواج مدنيا.

١٣-منع تعدد الزوجات.

١٤-المساواة بين الرجل والمرأة في كافة المسائل الارثية وينظم ذلك وفق قانون خاص بالمسائل الارثية.

١٥-منع خيار الفتاة وزواج الشغار وزواج الدية.

١٦-تجريم القتل بذريعة الشرف واعتباره جريمة مكتملة الاركان المادية والمعنوية والقانونية ويعاقب مرتكبها بالعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات كجريمة قتل قصد أو عمد والغاء أية أعذار قانونية لارتكاب هذه الجريمة.

١٧-فرض عقوبة متشددة ومتساوية على مرتكب الخيانة الزوجية من الطرفين.

١٨-تجريم الإتجار بالأطفال والنساء بكافة أنواعه وفرض عقوبة متشددة على مرتكبيها

١٩-يمنع العنف والتمييز ضد المرأة ويعد التميز جريمة يعاقب عليه القانون وعلى الإدارة الذاتية الديمقراطية مكافحة كل أشكال العنف والتمييز من خلال تطوير الآليات القانونية والخدمات لتوفير الحماية والوقاية والعلاج لضحايا العنف.

الأحكام العامة:

١- منح المرأة والرجل حقوقا متساوية فيما يخص قانون الجنسية.

٢- تكفل الإدارة الذاتية الديمقراطية للفرد وللأسرة وبخاصة الطفل والمرأة الضمان الصحي والاجتماعي والمقومات الأساسية للعيش في حياة حرة كريمة وتوفير الحماية اللازمة للنساء الأرامل والمسنات.

٣- يمنع تزويج الفتاة قبل إتمامها الثامنة عشر من عمرها.

٤- للمرأة الحق في حضانة أطفالها حتى إتمامهم سن الخامسة عشر سواء تزوجت أم لم تتزوج ويكون بعدها حق الاختيار للأولاد ومن واجب الطرفين تامين السكن والنفقة والرعاية الصحية والاجتماعية للأطفال طيلة فترة الحضانة.

٥- في حال سفر الأولاد تحت سن الخامسة عشر يوجب أخذ الإذن من الوالدين.

٦- في القضايا الخاصة بالمرأة المعروضة أمام المحاكم يلزم حضور ممثل عن مركز المرأة ولها الحق في تقديم ما تراه مناسبا" من دفوع وطلبات

٧- منح إجازة الأمومة المأجورة للمرأة العاملة وينظم ذلك وفق قانون العاملين في الادارة الذاتية الديموقراطية.

٨- في حال التفريق للزوجة الحق في الأشياء الجهازية التي قدمتها والمصاغ الذهبي أو ما يعادل قيمتها سواء أكانت في حيازتها أم تم صرفها من قبل الزوج.

٩- على الإدارة الذاتية الديمقراطية إنشاء مراكز خاصة للمحكومات الحوامل والمرضعات لقضاء مدة عقوبتهن تراعى فيها وضعهن ووضع الجنين والمولود[٢].

مؤتمر ستار (Kongra Star)

تأسس عام ٢٠٠٥ باسم "اتحاد ستار" وكان يشمل النساء الكرديات فقط، ثم تغيّر الاسم إلى "مؤتمر ستار" عام ٢٠١٦ ليشمل النساء من المكونات كافة (الكردي، العربي، السرياني، الأرمني، الجركسي، التركماني) في شمال وشرق سوريا، وهو تنظيمٌ يهدف إلى تنظيم وتوعية المرأة من مختلف المكونات والعمل من أجل حريتها، ونيل حقوقها، واثبات إرادتها ووجودها في المجتمعات.

[٢] لمحة عن هيئة المرأة في مقاطعة الجزيرة. https://cutt.us/oaZ9I

يهدف مؤتمر ستار إلى بناء مجتمع ديمقراطي إيكولوجي تحرري، وإزالة كافة أشكال اللامساواة النابعة من العلاقة المبنية على أساس الملكية بين الجنسين ومناهضة ثقافة الاغتصاب المطبقة بحق المرأة والمجتمع. كما يهدف إلى توعية وتنظيم النساء من النواحي كافة؛ الاجتماعية والسياسية والثقافية والحقوقية والاقتصادية وذلك لإعادة بناء مجتمع سياسي وأخلاقي حُر[٣].

الأسس العامّة:

١. ينظم مؤتمر ستار نفسه ويناضل على جميع الأصعدة الأيديولوجية والاجتماعية، والسياسية والدبلوماسية، والثقافية والاقتصادية وفي مجال الدفاع الذاتي والصحة، والتعليم والعدالة.

٢. يتبنى المرونة والمشاركة الديمقراطية المبنية على التنوع، ويستند في قراراته على الإقناع والشراكة ويراعي خصوصية كل منظمة ومؤسسة.

٣. تتولى الإدارات مهامها في جميع المناطق واللجان التابعة لمؤتمر ستار عبر آلية الانتخاب، وفي الحالات التي تتطلب الفصل والتغيير قبل انقضاء فترة مهامها، فإن إدارة المنظمة النسائية ذات الصلة بالتنسيق مع إدارة مؤتمر ستار تقوم بالترتيبات المطلوبة وفي الحالات الطارئة يتم التكليف وفق مبدأ التعيين.

٤. يعتمد تنظيم مؤتمر ستار مبدأ الشفافية والعلنية في آلية عمله.

٥. كل من لا يستطيع حضور الاجتماعات ذات الصلة بإمكانه تقديم الأعذار، والمبررات شفهيا أو كتابيا الى الاجتماع في الوقت المناسب، والعضو التي تتخلف عن حضور الاجتماع مرتين على التوالي دون سبب مبرر تكون قد ارتكبت مخالفة انضباطية، ويتخذ الاجتماع بحقها القرار المناسب.

٦. ينظم نفسه على أساس الكومونات والمجالس والأكاديميات والتعاونيات واللجآن والمؤسسات.

٧. يتخذ مبدأ التمثيل المتساوي في التنظيم العام، وجميع اللجان، والمؤسسات.

٨. يتخذ من نظام الرئاسة المشتركة في التنظيم العام وجميع اللجان والمؤسسات.

٩. تنظم المؤسسات النسائية نفسها بصفتها القانونية وبمشاركة الأفراد كإطار كونفدرالي ديمقراطي في جميع ميادين المجتمع.

١٠. يمكن لكل جمعية، مؤسسة مجتمع مدني، أو منظمة نسائية أو التنظيمات النسائية ضمن الأحزاب السياسية أن تحصل على عضوية مؤتمر ستار، كما تحافظ كل منظمة على خصوصيتها، وتتقاسم المسؤولية المتبادلة، المشتركة في التنظيم والفعاليات والقرارات.

مجلس المرأة في شمال وشرق سوريا:

مظلّة سياسية حقوقية اجتماعية وثقافية، تأسست في ٢٠١٩/٦/١٤، تضم منظمات المرأة وتنظيماتها في الأحزاب السياسية وممثلات عن المجالس وتنظيمات المجتمع المدني المهتمة بقضايا المرأة والشخصيات النسائية المستقلة والشبيبة النسائية.

يعبّر المجلس عن الإرادة المنظّمة للمرأة في شمال وشرق سوريا. ويقوم بالمناقشة والبتّ في القضايا التي تمسّ المرأة، ويعمل على تعزيز مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار بشأن القضايا الاستراتيجية والمصيرية المتعلقة بالمرأة والمجتمع بشكل عام. هذا وينسّق مع الجهات المعنية في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

مبادئ المجلس:

[٣] الذكرى السنوية ١٣ لتأسيس مؤتمر ستار. http://jinnews.com.tr/ar/ereb2/content/view/74064

١. تكريس المساواة والحياة الندية الحرة بين الرجل والمرأة.

٢. تعزيز المجتمع الديمقراطي الأخلاقي الأيكولوجي، الذي يعتمد مبدأ العيش المشترك والسلمي بين المكونات والعقائد والثقافات كافة.

٣. نبذ كل أشكال التمييز القومي والديني والعقائدي والجنسي.

٤. نبذ كل أشكال العنف ضد المرأة، عملاً بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة.

٥. العمل على تكريس نظام ديمقراطي تعددي لامركزي في سوريا.

٦. تأمين الحماية والرعاية الكاملة للنساء والأطفال من الفئات المتضررة، استناداً إلى قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٣٢٥ والصادر سنة ٢٠٠٠.

أهداف المجلس:

١-المحافظة على مكتسبات المرأة والشعوب في شمال وشرق سوريا.
٢-ترسيخ وتطوير قانون المرأة، وضمان تطبيقه في جميع مناطق شمال وشرق سوريا.
٣-تنظيم صفوف المرأة في شمال وشرق سوريا والعمل على توعية المرأة من كل النواحي.
٤-تمكين المرأة من تطوير آليات الدفاع عن ذاتها تجاه كل التحديات.
٥-العمل على تحقيق آليات عمل مشتركة وعقد الاتفاقيات مع النساء السوريات في المناطق السورية الأخرى بما يخص قضايا المرأة.
٦-إشراك المرأة بنسبة عالية في العملية التفاوضية وفي لجنة كتابة الدستور السوري بما يضمن حقوقها في جميع النواحي.
٧-المشاركة الفعالة في صنع القرارات المتعلقة بالمرأة بشكل خاص والقضايا المجتمعية بشكل عام.
٨-مساعدة النساء السوريات النازحات والمهجرات قسرياً، والعمل من أجل عودتهن الى مَناطقِهن بضمانات دولية.
٩-تكثيف الجهود من أجل تحرير عفرين وإنهاء الاضطهاد الذي تتعرض له المرأة في عفرين على يد قوى الاحتلال التركي والفصائل المسلحة التابعة له.
١٠-العمل على إقامة وتوثيق العلاقات مع المنظمات النسائية الإقليمية والعالمية، بهدف تبادل التجارب وتعزيز العمل المشترك بين المجلس وتلك المنظمات[٤].

الاستنتاجات والتوصيات:

من خلال السياق السابق لواقع المرأة السورية، وخاصة في شمال وشرق سوريا، نستنتج أن المرأة بقيت رهينة الأعراف والقيم المجتمعية، التي أثرت على نحوٍ سلبي على المشاركة من جهة، وعلى الفاعلية من جهة أخرى، وذلك في شتى المجالات والقطاعات. ولم تستطع الثورة السورية التي انطلق للمطالبة بالحقوق والحريات أن تمنح المرأة حقوقها وحرياتها إلا على مستوى التشريع والقوانين التي لم تجد النور، ولم تجد الآليات التي تجسدها على أرض الواقع.

إن الواقع المرير للمرأة، والمعاناة التي تعيشها تضيع المجتمع، أفراداً ومؤسسات، أمام مسؤولية إنسانية وأخلاقية للعمل من أجل النهوض بواقعها وتحقيق كرامتها الإنسانية، وذلك من خلال:

١- العمل على زيادة تفعيل القوانين المتعلقة بالمرأة وحقوقها وحرياتها، وإخراجها من الإطار النظري إلى التحقق الواقعي الملموس.

٢- التشدد في محاسبة ومعاقبة الانتهاكات المرتكبة بحق المرأة من قبل السلطات الحاكمة.

٣- العمل على تحصين التشريعات المتعلقة بالمرأة، وفق آليات تضمن تطبيقها على النحو الأمثل.

[٤] ميثاق مجلس المرأة في شمال وشرق سوريا. https://jin-jiyan.com/bs-contact

٤- تأهيل المرأة وتدريبها وتمكينها في كافة المجالات والقطاعات.

٥- خلق مساحات أكبر لعمل المرأة، وإيجاد فرص لتعزيز مشاركتها وحصولها على الاستقلال الاقتصادي.

٦- التركيز على تغيير المفاهيم والقيم المجتمعية التي تأطر المرأة، وذلك من خلال حملات الحشد والمناصرة.

٧- التنسيق بين منظمات المجتمع المدني لرفع سوية الوعي المجتمعي، ونشر ثقافة المساواة مع الرجل، والعمل على تمكين المرأة وتدريبها وزيادة مشاركتها في مختلف مناحي الحياة.

٨- التنسيق بين السلطات الحاكمة ومنظمات المجتمع المدني لوضع البرامج والخطط والمشاريع التي من شأنها أن تنهض بواقع المرأة وتسهم في مشاركتها الفاعلة في صنع القرار.

المراجع:

١- الكشف عن العقد الاجتماعي للفيدرالية الديمقراطية لروج آفا - شمال سوريا

https://anfarabic.com/akhr-l-khbr/lkshf-n-l-qd-ljtm-y-llfydrly-ldymqrty-lrwj-af-shml-swry-29389

٢- لمحة عن هيئة المرأة في مقاطعة الجزيرة.

https://cutt.us/oaZ9l

٣- الذكرى السنوية ١٣ لتأسيس مؤتمر ستار.

http://jinnews.com.tr/ar/ereb2/content/view/74064

٤- ميثاق مجلس المرأة في شمال وشرق سوريا.

https://jin-jiyan.com/bs-contact

واقع المرأة في شمال وشرق سوريا

CONSULTANCY & STRATEGIC STUDIES

www.asocenter.org
info@asocenter.org
(+964) 751-4413372